كما كان من اهداف السياسة الجديدة كبح سرعة التضخم المالي ، وهي المشكلة التي بدأت تبرز في مطلع السبعينات ، واشتدت بعد حرب ١٩٧٣ مع ما رافقها من نفقات عسكرية في اسرائيل .

هذه هي اهم الاهداف التي اعلنتها ، في حينه ، المسؤولون الاقتصاديون الجدد في اسرائيل ، وعلى راسهم وزير المال اولمرت ، زعيم حزب الاحرار (الشريك الرئيسي في كتلة ليكود) في معرض اعلانهم سياسة « الاقتصاد الحر » وفقا لمفاهيمهم الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرت جديدة على الواقع الاسرائيلي ذي الاقتصاد الموجه ، والهيكل الاجتماعي والاقتصادي الخاص الذي تكون خلال ثلاثين سنة من حكم المراخ . والسؤال الذي يطرح نفسه الان : في ظل الازمة الراهنة ، هو : هل تحقق شيء من هذه الاهداف بعد مضي سنتين من حكم ليكود ؟ ثم ما هي حقيقة الازمة الحالية ؟ هل هي نتيجة عدم التوافق بين السياسة الجديدة وبين الواقع الاسرائيلي ، ام هي امتداد للازمات الاقتصادية السابقة منذ عهد المراخ ؟ واخيرا : ما هي ابعاد هذه الازمة بالنسبة لاسرائيل .وهل كان بالامكان تجنبها بانتهاج سياسة مختلفة ؟

يمكننا الاجابة على هذه الاسئلة ، من خلال النظر الى ابرز نتائج السياسة الاقتصادية خلال السنتين الماضيتين، منذ تولي ليكود السلطة . فحالة الفوضى الاقتصادية التي تشهدها اسرائيل حاليا ، تنبع ، في الاساس ، من مجمل هذه النتائج ومن مدى انعكاساتها على الاسرائيليين جماعات وافرادا .

الاسرائيليون يعيشون وضعا يفوق طاقتهم

تشير التقارير والاحصاءات ، خصوصا تلك التي ينشرها بنك اسرائيل ومكتب الاحصاء المركزي ، الى ان النتائج الاقتصادية ، خلال السنة الماضية والنصف الاول من السنة الحالية ، كانت بعيدة كل البعد عن الاهداف المرجوة اعتمادا على السياسة الرسمية .

اولى هذه النتائج العجز الكبير في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، الذي ارتفع من ٢,٥٦٣ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٧٧ ، الى نحو ٢,٤ مليارات دولار في نهاية ١٩٧٨ ؛ منها ٣٠٩ ملايين دولار ارتفاعا في العجز المدني ، باستثناء نفقات الأمن . . واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية ، انطلاقا من الاتجاهات التي سادت في سنة ١٩٧٨ ... فان العجز سيرتفع ، بحسب تقدير أولي ، بـ ١,١ مليار دولار ؛ أي من ٣,٤ مليارات في نهاية ١٩٧٨ الى ٤,٥ مليارات في نهاية ١٩٧٩ ؛ أي ما يوازي ٢٥ مليار ليرة اسرائيلية وفق الاسعار الحالية »[٣] . والسؤال المطروح هو : كيف ستغطي اسرائيل هذا العجز ، خصوصا ان مجمل وارداتها يتزايد شهرا بعد اخر ، في مقابل تراجع مستمر في مجمل الصادرات ؟ ففي سنة ١٩٧٨ مثلا بلغت نسبة الارتفاع في الواردات ١٠٪ ، بينما لم ترتفع نسبة الصادرات الى أكثر من ٣٪ ، في مقابل ١٣ ـ ١٤٪ في السنتين السابقتين[٤] . وتشير الاحصاءات الأخيرة كذلك الى ان فائض واردات البضائع بالنسبة للصادرات (الحساب بالدولار ، وبالاسعار الجارية) بلغ ٧٥٩ مليون دولار في مقابل ٤٧٧ مليون دولار في الفترة المقابلة لها من السنة الماضية ، أي انه ارتفع بنسبة ٥٩٪ .[٥] فما الذي يعنيه ذلك ؟

ان تشجيع فرع الصادرات بواسطة توحيد قيمة صرف الليرة ، وما رافق ذلك من خفض كبير في قيمتها ، ثم الغاء حوافز التصدير التي كانت متبعة في عهد المراخ ، كل ذلك ثبت فشله . اذ ان المصدرين كانوا اول المتضررين من جراء هذه السياسة ، خصوصا ان تكاليف الانتاج قد ازدادت ايضا مع ارتفاع الاجور والاسعار خلال السنة الاخيرة .

ان سد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي بواسطة تحسين وضع الصادرات ، لا يمكن ان يتحقق في المدى القصير . كما يبدو خفض الواردات أمرا مستحيلا في هذه الفترة مع بدء اعمال البناء في النقب ، ومع ازمة الطاقة المتوقعة في اسرائيل بعد تسليم ابار النفط في سيناء .

لذلك ، فان المخرج الوحيد لتمويل العجز في ميزان المدفوعات هو في الحصول على المزيد من القروض بالعملة الصعبة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية ، خصوصا ان قيمة التبرعات والجبايات والتعويضات الشخصية التي تحصل عليها اسرائيل والتي كان بالامكان تمويل هذا العجز بواسطتها ، لا تعادل سوى جزء